



بعد المحاصيل الوفيرة هذا الموسم

الجزائر لن تستورد مادة الشعير والقمح الصلب

■ عماري: الجهود منصبة على تحقيق الأمن الغذائي

أعلن وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، شريف عماري، أنه لن يتم استيراد الشعير لأن موسم الحصاد الحالي حقق إنتاجا وافرا خاصة في مناطق الشرق الجزائري، مضيفا، أن العمل حاليا منصب على القمح الصلب الذي حقق بدوره إنتاجا معتبرا.

حياة - ك

الغذائي للبلاد تدعيما للسيادة الوطنية.

كورايا، 10 بواخر وضعت في خدمة «لوايسي» و، «لونييل»

ومن جهته اعتبر الوزير كورايا، الاتفاقية، مبادرة فعالة، حيث سيتم بموجبها وضع 10 بواخر في خدمة الديوانين، مشيرا إلى أن قطاع النقل البحري كان يعيش ظرفا صعبا جدا، كاد يعصف بأجور العمال.

ومن جهته أفاد اسماعيل غمري المدير العام بالنيابة لمجمع النقل البحري «قاتما» الموقع على هذه الاتفاقية، أن الأسطول البحري سيساهم في استيراد الحبوب ويؤدرة الحليب، ما سيقفل من تكاليف النقل التي تتعامل بها الدول التي يتم الاستيراد منها.

وأضاف في سياق متصل أن هذه الاتفاقية ستعود بالمنفعة على الاقتصاد الوطني، خاصة من ناحية تحصيل الضرائب وتشغيل العمال على مستوى الموانئ، حيث يتم تقليص تكاليف النقل الذي تفرضا الدول الموردة لهذين المنتجين.

وأفاد كذلك أن الأسطول البحري يشتغل بنسبة أقل من طاقته، مشيرا إلى أن نسبة عمله لا تتعدى 60 بالمائة، ومقارنة بكل ما هو مستورد في الجزائر، الأسطول الجزائري لا يمثل سوى 2.5 بالمائة، وهذا راجع لقدمه مع العلم أنه يخضع منذ 2012 إلى تجديد وإعادة تأهيل.



المادة.

وفيما يتعلق بالحبوب وعلاقتها الكبيرة بتحقيق الأمن الغذائي، أعلن الوزير أنه لن يتم استيراد الشعير لأن موسم الحصاد الحالي حقق إنتاجا وافرا خاصة في مناطق الشرق الجزائري، وأضاف أن العمل حاليا منصب على القمح الصلب، الذي حقق بدوره إنتاجا بكميات معتبرة، وهذا ما يجعل الجزائر في أريحية حيث يمكن الاستغناء عن استيراده، أما القمح اللين فإن السوق الوطنية تستهلك كميات كبيرة منه، وهذا ناتج عن الطلب المتزايد على مادة الخبز والمواد المصنوعة من الفرينة.

ولفت الوزير في هذا الإطار، إلى أن هناك إجراءات اتخذتها الحكومة من أجل ترشيد الواردات، حيث سيتم إعادة النظر في دعم مادة الخبز، بالإضافة إلى إجراءات تم وضعها لصالح الفلاحين خلال موسم الحرت والبذر الخريف المقبل، وهذا ما يعزز الأمن

جاء تصريح الوزير، أمس، عقب إشرافه بمعية وزير الأشغال العمومية والنقل، مصطفى كورايا، على مراسيم توقيع اتفاقية ما بين مجمع النقل الجزائري «قاتما» والديوان الوطني للحليب للحبوب، والديوان الوطني للحليب بوزارة الفلاحة، وبموجب الاتفاقية، قال عماري، أنه سوف تعزز القدرات الوطنية للنقل البحري في إطار التبادلات التجارية لأجل استغلال قدرات الوطنية، وإعطائها الأولوية للإشراف على الواردات والصادرات كذلك.

وبالنسبة للواردات التي وضع الأسطول الجزائري في خدمتها، أوضح الوزير، أن الأمر يتعلق بالحبوب بأصنافها ويؤدرة الحليب، ويدخل ذلك في إطار إدماج الاقتصاد الوطني، وهي مبادرة «سيتم تعميمها على باقي الواردات»، مضيفا: «نحن نشغل كذلك على الصادرات في إطار تنوع الاقتصاد الوطني»، معتبرا أن هذا التقارب بين مجمع النقل البحري والديوانين سيعطي دفعا لتثمين وتعزيز قدرات التصدير لبعض المواد الفلاحية التي تلقى رواجاً في الأسواق الخارجية.

عقد الوزير لقاء صحفيا قصيرا، أجاب من خلاله على الأسئلة المطروحة منها النقص الذي شهدته مادة الحليب مؤخرا، حيث نفى وجود أزمة في هذا الشأن، مؤكدا أن كل الإجراءات تم اتخاذها لدعم المنتج الوطني، ولتزويد السوق بالكميات اللازمة من هذه

توقع إنتاج أزيد من 1.6 مليون قنطار برسم الموسم الفلاحي الجاري بورقلة

لمعطيات مديرية المصالح الفلاحية. وتتجه مساعي غرفة الفلاحة بولاية ورقلة نحو إنشاء تعاونية تجمع كل منتجي التمور بالولاية وذلك بالتنسيق مع كل الفاعلين، فضلا عن تشجيع الصناعة ذات الصلة بمجالي توضيب التمور وإنتاج مشتقاتها. ويذكر في هذا الصدد أن مجمع توضيب التمور المتواجد بعاصمة الولاية يوفر فرصة للفلاحين بخصوص تسويق محاصيلهم من التمور، لاسيما من صنف "دقلة نور" الموجهة للتصدير. ■ ق. م

11 ألف قنطار مقارنة بالسنة الفارطة، ولكن "في حالة استمرار الظروف المناخية الملائمة". ويهدف حماية محصول التمور، تم وبالتنسيق مع المعهد الوطني لحماية النباتات إجراء حملة وقائية لمكافحة آفتي "البوفروة" و"دودة التمر" عبر عدة مناطق بالولاية، كما ذكر ذات المصدر. وتحصي ولاية ورقلة التي تعد واحدة من بين أهم الولايات المنتجة للتمور، أكثر من مليوني نخلة منها 2.184.011 نخلة منتجة موزعة على مساحة إجمالية قوامها 24.140 هكتار، وفقا

يتوقع إنتاج ما لا يقل عن 1.661.920 قنطار من التمور برسم الموسم الفلاحي الحالي بولاية ورقلة، حسب ما علم يوم الاثنين لدى مديرية المصالح الفلاحية. ويتوزع هذا المحصول على مختلف أصناف التمور لاسيما منها "دقلة نور" و"الغرس" و"الدقلة البيضاء"، بمرردود يقارب 68 قنطارا في الهكتار، مثل ما جرى توضيحه. وتتطلع مديرية المصالح الفلاحية هذا الموسم إلى تحقيق منتج "جيد" بزيادة تقدر بأكثر من

لتقليص فاتورة الواردات وتحويلات العملة الصعبة

نقل القمح ومسحوق الحليب في سفن وطنية

وضع المجمع الجزائري للنقل البحري "قاتما"، 10 سفن لنقل البضائع بطاقة تزيد عن 100 ألف طن تحت خدمة كل من الديوان الوطني للحليب، والديوان الوطني للحبوب لجلب واردات القمح و مسحوق الحليب من الخارج، وذلك تنفيذاً لتوصيات الوزير الأول نور الدين بدوي، الهادفة إلى تقليص النفقات واستغلال الإمكانيات الوطنية عوض اللجوء إلى ناقلات بحرية أجنبية يتم دفع أجرتها بالعملة الصعبة.

نوال / ح



على سعيد آخر، سيتم بعد سنتين على أكثر تقدير. لتقييم العمل بمضمون الاتفاقيتين قبل تجديدها، مع العلم أن المجمع سيعين ممثلين مؤهلين له على مستوى اللجان الخاصة التي ستنتصب في اقرب وقت بكل من الديوان الوطني للحليب، و الديوان الوطني للحبوب، قصد التشاور وتبادل المعلومات المتعلقة ببرنامج شراء الحبوب و مسحوق الحليب و التعداديات المحتمل حدوثها خلال إبرام عقود الشراء.

أما في حالة وجوب توفير حاويات مبردة أكد المسؤول أن الحاويات يوفرها المتعامل الأجنبي، وتم الأخذ بعين الحسبان مواقع خاصة لوضعها داخل الباخرة مع ضمان نفس درجة البرودة لوصول المواد الغذائية سليمة لأرض الوطن.

مع باقي المديرين لتحديد التواريخ وعرض مختلف الخدمات، وما على الموقعين على الاتفاقية إلا الاتصال بالمتعاملين الأجانب المتعاقدين معهم بهدف الاتفاق على تواريخ الإقلاع و مكان رسو السفن، مؤكداً أن المجمع حرص على توفير كل المعايير العالمية في مجال خدمة الشحن والنقل البحري.

ورداً على سؤالنا بخصوص الحلول المقترحة حتى تخرج السفن محملة في رحلة الذهاب، أكد قومري، أن مصالح وزارة الفلاحة ستقترح خدمات النقل البحري للمصدرين الجزائريين ليتم اعتماد خارطة طريق في المستقبل القريب وهو ما سيقص من تكاليف النقل البحري، مع العلم أن الاتفاقيتين ستسمحان باستغلال قدرات النقل البحري بنسبة 60 بالمائة.

من جهته أكد وزير النقل، أن الاتفاقيتين ستحلان الأزمة المالية التي يعاني منها المجمع خاصة وأنه وجد في الفترة الأخيرة صعوبة كبيرة في دفع أجرة العمال، وهو الإشكال الذي تم رفعه للحكومة بصدد إيجاد حل، ليتم الاتفاق خلال الاجتماع الحكومي على تحويل كل خدمات النقل البحري لديوان الحبوب وديوان الحليب للسفن التي تحمل الراية الوطنية، وبذلك يمكن للمجمع تقديم خدمات وحل الأزمة المالية التي يعاني منها منذ مدة.

من جهته كشف المدير العام لمجمع "قاتما" إسماعيل العربي قومري، لـ المساء أن الاتفاقية ستخصص خدمة النقل البحري لـ 10 بوآخر تم اقتناؤها خلال السنوات الأخيرة بطاقة نقل تزيد عن 100 ألف طن، مشيراً إلى أن خدمات النقل البحري المضمونة من طرف المجمع لا تزيد عن 3 بالمائة من منطلق أن كل المعاملات التجارية تتم وفق اتفاقيات مسبقة ما بين المتعاملين الاقتصاديين، وفي كل مرة يقوم المتعاملون الأجانب بتأجير سفن أجنبية لنقل البضائع إلى الجزائر، وبما أن المجمع يضمن خدمة النقل البحري فليس من صلاحيته التدخل في قرار المتعاملين و فرض التعامل مع سفنه، لذلك تقرر اللجوء إلى الحكومة لإيجاد حل، خاصة وأن المجمع وجد صعوبات مالية في دفع أجرة العمال.

ويخصوص تواريخ الشروع في تنفيذ الاتفاقيتين كشف المسؤول عن تنظيم لقاءات في المستقبل القريب

واشرف كل من وزير الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري، شريف عماري، ووزير النقل و الأشغال العمومية مصطفى كوراية، أمس، على حفل التوقيع على اتفاقيتي إطار ما بين مجمع النقل البحري من جهة و الديوان الوطني للحبوب، و الديوان الوطني للحليب، تم التوقيع عليها من طرف المدير العام بالنيابة للديوان الوطني للحبوب نصر الدين مسعودي، و المدير العام بالنيابة للديوان الوطني للحليب سولمية خالد، مع المدير العام للمجمع الجزائري للنقل البحري إسماعيل العربي قومري.

وحسب تصريح وزير الفلاحة، فإن الاتفاقيتين أبرمتا وفقاً لتعليمات الوزير الأول الذي حرص خلال الاجتماعين الحكوميين، بتاريخ 28 جويلية و 7 أوت الفارط، على وجوب اللجوء إلى السفن التي تحمل الراية الوطنية للتكفل بعملية نقل الواردات من مواد الغذائية، بهدف تقليص التحويلات من العملة الأجنبية نظير تأجير السفن الأجنبية.

كما أعرب عماري، عن ارتياحه لمضمون الاتفاقيتين اللتين تسمحان باستغلال الإمكانيات الوطنية لتطوير خدمات اللوجستيك، مع دفع تكاليف الخدمات بالعملة الوطنية، وهو ما سيقص من فاتورة الواردات، متعهداً بالمقابل بالتفكير في تطوير الصادرات عبر السفن الوطنية، وهو الملف الذي سيتم فتحه في المستقبل القريب.

أعلن عن التفكير في دعم الفلاحين منتجي القمح اللين عمار ينفى توقيف استيراد القمح



فهد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، شريف عماري، أمس، المعلومات المتداولة في الفترة الأخيرة، حول توقيف عمليات استيراد الحبوب، مشيراً إلى أن المعطيات الأخيرة بخصوص حملة الحصاد والدرس، والتي لم تنته بعد، تشير إلى تسجيل فائض في إنتاج الشعير، خاصة بالولايات الشرقية، وهو ما دفع بالوزارة إلى توقيف استيراد الشعير هذه السنة.

نوال. ح

الفلاحية ومدير الوحدة لضرورة لتنظيم اجتماع مع المجمعين والمربين لضمان النوعية الحليب المجمع، مع ضرورة تنظيف الصهاريج وتعقيمها قبل ملئها بالحليب الطازج علماً أن المجمع يستفيد من عملية جمع الحليب بدعم من طرف الدولة يصل إلى 5 دنانير للتر الواحد، والمربي يستفيد من 12 ديناراً لكل لتر. كما استبعد عماري تسجيل أزمة في إنتاج الحليب، سواء في ولاية سيدي بلعباس أو باقي ولايات الوطن، مؤكداً أن الحليب المدعم من طرف الدولة متوفر بكميات كبيرة بكل المحلات التجارية، وقد تم تدعيم الملبنات العمومية والخاصة بكميات إضافية من مسحوق الحليب.

حملة الحصاد والدرس. أما فيما يخص حادثة إتلاف كميات كبيرة من الحليب بولاية سيدي بلعباس بعد رفض وحدة المجمع العمومي لإنتاج الحليب ومشتقاته "جيبلي" بالمنطقة استقباله من عند المجمعين، أكد الوزير أنه على اتصال مع مدير المصالح الفلاحية بالولاية، والذي أكد له أن المشكل يخص بكتيريا تم اكتشافها خلال تحليل عينات من الحليب المجمع من عند المربين، ونظراً للمعايير الصحية المعمول بها من طرف الملبنة، فقد تم رفض شراء الحليب لضمان حماية صحة المستهلك، الأمر الذي دفع بالمجمعين إلى إتلافه في الطريق العام. وقد أعطى الوزير تعليمات لمدير المصالح

لكن ونظراً للطلب الكبير على منتج "الفرينة" المستخلص من منتج القمح اللين، والذي يعتبر مادة ضرورية لصناعة الخبز، فمن الضروري استيراد ما يكفي من القمح اللين لتلبية طلبات السوق المحلية في الوقت الراهن، بالمقابل تقرر ابتداء من موسم الحرث والبذر المقبل، والمتوقع انطلاقه شهر أكتوبر، إعادة النظر في نظام الدعم المقترح على الفلاحين بهدف رفع قيمته للفلاحين الذين سيزرعون القمح اللين، مع إمكانية توسيع مساحاته في المناطق التي تعرف نسبة مغيائية كبيرة وتلك التي تستعمل أنظمة السقي التكميلي، وبذلك يمكن للديوان الوطني للحبوب رفع حصة قمح اللين الموجه لمخازنه في نهاية

المحمدية بمعسكر

نقص مياه السقي يخرج الفلاحين إلى الشارع

لم يهضم فلاحو سهل هبرة بالمحمدية، ولاية معسكر، قرار الديوان الوطني للسقي وصرف المياه "أونيد" في المحمدية، بقطع مياه السقي الخاصة بفترة شهر أوت الجاري عندهم، حيث أقدموا على تنظيم سلسلة من الاحتجاجات والإعتصامات تارة أمام مقر "الأونيد"، وأخرى أمام مقر الدائرة، للمطالبة باستئناف عملية تزويدهم بمياه السقي، خاصة أن الكثير منهم تعذر عليهم الاستفادة من حصصهم، مما يهدد محاصيلهم الفلاحية من الحمضيات. ع. ياسين



فرقوق، نتيجة اهتراء القنوات، مضيفا أنه حتى كمية المياه التي تُضخ في سد فرقوق تُضخ منها 25 بالمائة، ليستقر الحجم في حدود 6 ملايين و750 ألف متر مكعب، بعد ضياع كميات معتبرة داخل محيط ديوان السقي عبر قنواته المهترئة.

انتقد الفلاحون المحتجون تماطل السلطات الوصية في تشغيل مشروع ربط سد بوجنيفية بسد فرقوق، عن طريق قنوات مغطاة كفيلا بالحفاظ على المياه التي تُضخ لفائدة الفلاحين، وتفاذي ضياعها، بهدف دفع السلطات المركزية إلى تحريك المشاريع العاطلة، في حين يعتزم الفلاحون خلال الأيام القليلة المقبلة، نقل احتجاجهم أمام مقر وزارتي الفلاحة والموارد المائية بالعاصمة.

حوض سد فرقوق، كشف أحد الفلاحين، أنه بعد أن كان سهل هبرة بالمحمدية، خلال سنوات الستينات، يمتد على مساحة 20 ألف هكتار، بدأ في التقلص نتيجة نضوب مياه السقي، لتصل إلى حوالي 7 آلاف هكتار عام 2015، ويضيف نفس المصدر، أن على السلطات المركزية إعادة النظر في إجراءات السقي، خاصة فيما يتعلق بكمية المياه الممنوحة للفلاحين برفعها من 18 مليون إلى 30 مليون متر مكعب، لسد احتياجات 7 آلاف هكتار.

صرح فلاح آخر بأن الحصة المبرمجة من مياه السقي في العام الماضي، كانت في حدود 44 مليون متر مكعب، لم يصل منها سوى 18 مليون متر مكعب إلى حوض سد بوجنيفية، في حين تضع نسبة أخرى بنحو 50 بالمائة الموجهة إلى سد

يعود آخر احتجاج لفلاحي سهل هبرة إلى صبيحة أول أمس، حيث اعتصم عشرات الفلاحين داخل بهو مقر "الأونيد" وخارجه، للمطالبة بتدخل وزير الموارد المائية من أجل مراجعة برنامج تموين فلاحي محيط سهل الهبرة، الذي يضم في الغالب بساتين الحمضيات (البرتقال والليمون) التي تشتهر بها المنطقة، بمياه السقي.

عمد الفلاحون المحتجون كذلك إلى قطع الطريقتين الوطنيتين رقم 4 و17، عند نقطة مفترق الطرق شمالا بالمحمدية، لجلب انتباه السلطات الولائية والمركزية، وإبلاغ رسالتهم عن المخاطر التي تهدد حقوقهم، بعد أن قطع عنهم التموين بمياه السقي الخاصة بحصة شهر أوت، والتي تُضخ من سد بوجنيفية الذي يُمون منه أيضا

معسكر استفادة 60 فلاحا من تربية الأسماك



نفس المسؤولية، باستزراع أسماك صغيرة من نوع السيلابيا الذي يعيش في المياه العذبة في أحواض السقي للمستثمرات الفلاحة التي يستفيد أصحابها من لحوم الأسماك بعد نضجها ومن تسميد أراضيهم بالسماد الطبيعي الذي تنتجه هذه الأسماك إضافة إلى تنقية الأسماك للأحواض من خلال أكلها للشوائب والعوالق التي تعلق بجدرانها وأرضيتها.

وقامت محطة الصيد البحري وتربية المائيات بولاية معسكر خلال السنوات الأخيرة باستزراع أزيد من مليون ونصف مليون من صغار السمك من نوع الشبوط الفضي على مستوى السدود والحواجز المائية والتي شرع في صيدها عبر اتفاقيات بين الوزارة الوصية ومتعاملين في قطاع الصيد البحري وتربية المائيات وتوجه مداخل حقوق رخص الاستغلال إلى خزينة الدولة.

استفاد 60 فلاحا بمعسكر، مؤخرا، من عمليات استزراع صغار السمك بالأحواض المخصصة للسقي الفلاحي، حسبما علم أول أمس، لدى رئيسة محطة الصيد البحري وتربية المائيات للولاية، منى طيبي.

• ق. م

أوضحت المسؤول، أن العملية التي انطلقت مؤخرا بمبادرة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري شملت حتى الآن استزراع صغار السمك على مستوى 60 حوضا للسقي الفلاحي استفاد أصحاب 50 منها من تكوين مكثف في تربية المائيات على مستوى غرفة الفلاحة للولاية بالتعاون مع محطة الصيد البحري وتربية المائيات ومديرية التكوين المهني.

وسمحت العملية، حسب

تيفرا بتيقزيرت

إحياء عادة "سبعا الحيجان" لموسم الفلاحة

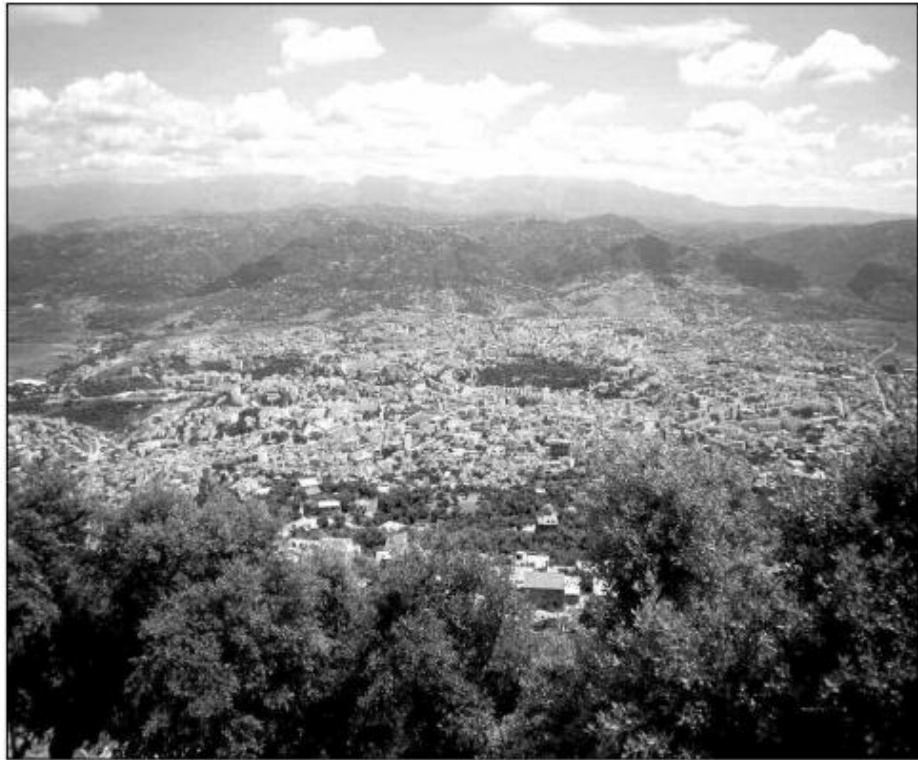
يتمسك سكان قرى منطقة القبائل بموروثهم الثقافي، الذي ساهم في إحياء الكثير من العادات القديمة المتجذرة، فهناك عادات استمر إحيائها على مر السنين، وأخرى كادت تندثر، ليتم إعادة إحيائها عبر الاحتفال بكل واحدة، تزامنا مع حدث معين، مثل ما هو الحال بالنسبة لـ"تيمشروط سبعا الحيجان" بقرية تيفرا، بلدية تيقزيرت.

• س. زميحي

تم توزيع لحومها على الفقراء والمحتاجين، حيث يقول أحد السكان، إن هذه العادة تسمح بتوطيد العلاقات وتقوية أواصر المحبة والأخوة، كما تعد مناسبة لفك النزاعات والخلافات، مما يعزز من تماسك السكان بها، حيث يحرصون على أن لا يقتصر تنظيمها على حضور الشيوخ الذين دعوا إليها فقط، لكن جعلها دائمة حتى يضمنوا استمرارها لأجيال أخرى، نظرا لأهميتها في حياتهم.

حضرت النساء لهذه المناسبة، أطباقا تقليدية مختلفة، ليشرين الموعد في المكان المسمى "تمداش" بقرية تيفرا، حيث يكون اللقاء كل سنة، ويجتمع السكان مع بعضهم لتقاسم أجواء الفرح والوقت ممتعة، وسط ديكور لا تجده في مكان آخر غير القرى، إذ يسود أجواءها، التضامن والتآزر الذي يبرزه السكان عبر مختلف المناسبات والأعياد التي يتم إحيائها.

عبر السكان عن فرحتهم بالاستمرار في تنظيم "تيمشروط"، خاصة أنها مناسبة ليست فقط لإحياء عادة "سبعا الحيجان" القديمة، لكنها أيضا مناسبة تجمعهم، كما اقترحوا بأن يتم في العام المقبل بجامع قرية تيفرا "بو سبعا ثبورا"، على اعتبار أن "تيمشروط" غابت عن القرية لأكثر من 20 سنة، مؤكدين أن تنظيم مثل هذه المناسبات يحافظ على العادات ويمنع زوالها.



خاصة وتوزيعها على شكل حصص على الفلاحين، الذين يقومون بزراعتها، ويصاحب هذه العادة تنظيم "تيمشروط"، عن طريق استغلال تبرعات السكان لاقتناء الأضاحي التي يتم نحرها وتوزيع لحومها.

شهدت الاحتفالات المخدلة لهذه العادة هذه السنة، نحر 44 خروفا،

بداية من عام 2017، من خلال التبرع بمقدار من المال لاقتناء الأضاحي وتنظيم عادة "تيمشروط". يقول أحد سكان قرية تيفرا، إن هذه العادة التي لها علاقة بخدمة الأرض، يشارك فيها السكان بالتبرع بما يستطيعون من مختلف البقول الجافة من حبوب، فول، حمص وغيرها، ليتم وضعها في أكياس

تعتبر عادة "تيمشروط سبعا الحيجان" التي تعود سكان تيفرا على إحيائها منذ ثلاث سنوات في فصل الصيف، لتكون بداية موسم الفلاحة، حيث ينطلق الفلاحون من خلالها في خدمة الأرض مباشرة، ونظرا لاهميتها، اتفق شيوخ تيفرا على بعثها والانطلاق في تنظيمها سنويا،

SIGNATURE DE CONVENTIONS ENTRE GATMA,
ONIL, OAIC

Déployer la flotte nationale pour réduire la facture des importations



Mettant en application la mesure prise lors du Conseil du gouvernement de mercredi dernier de donner la priorité à la flotte maritime nationale, le ministre de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche et le ministre des Travaux publics et des Transports, respectivement Cherif Omari et Mustapha Kouraba, ont présidé, hier, la cérémonie de signature de deux conventions cadre entre le Groupe de transport maritime (Gatma), l'Office algérien interprofessionnel des céréales (OAIC) et l'Office national interprofessionnel du lait (Onil). Les deux ministres ont mis l'accent sur l'importance de cette opération dont les retombées ne seront que bénéfiques. D'abord pour le Trésor public dans la mesure où elle engendrera une baisse de la facture des importations, d'un côté, et de l'autre, une réduction des sorties en devises puisque la prestation de transport sera réglée en dinars. L'entreprise maritime sera également gagnante dans l'affaire d'autant que celle-ci lui permettra d'accroître ses parts de marché. Selon le directeur par intérim de Gatma, Smaïn Larbi Ghomri, le pavillon national n'assure actuellement que 2,5% de tout le volume du tonnage importé, qualifié de très faible. Mustapha Kouraba a souligné que l'entreprise maritime est passée par une rude période aggravée par une situation financière peu reluisante au point où cette dernière peine à assurer les salaires des travailleurs. Cette opération permettra à celle-ci une bouffée d'oxygène et des entrées d'argent qui avantageront son redéploiement et sa dynamisation. «Dans le pavillon, il y a 10 bateaux qui sont disponibles mais malheureusement ils chôment alors qu'ils ont un tonnage qui peut supporter la capacité habituelle approvisionnée», a-t-il affirmé, avant d'enchaîner : «Nous travaillerons avec concertation avec les ministères concernés pour trouver une solution à ce problème de

transport maritime.» Sur ce sujet, le DG par intérim de Gatma a indiqué que le groupe devra «continuer cet effort d'investissement pour acquérir 25 bateaux, comme décidé par l'Etat, pour pouvoir utiliser une partie du transport maritime dans l'importation mais aussi dans l'exportation. Un créneau dans lequel nous devons nous préparer pour renforcer les capacités du pavillon national». «Notre ambition n'est pas d'accaparer à 100 % le transport maritime mais de mieux nous placer. Avec plus de visibilité, nous pourrions investir avec l'ambition d'avoir 20 à 25% des parts de marché», a-t-il ajouté. Il a expliqué qu'il est difficile de décrocher des marchés de transport dans la mesure où les fournisseurs l'imposent aux acheteurs. A la question de savoir si le groupe compte ouvrir de nouvelles lignes maritimes, il a fait savoir que «si le marché est rentable, nous pouvons le faire sans aucune contrainte».

VERS LA RÉVISION DE LA SUBVENTION DE LA FARINE

Pour sa part, Omari a estimé que ces deux conventions cadre permettront de mieux exploiter les capacités nationales et par conséquent tirer vers le haut l'intégration nationale. Aussi, booster les opérations commerciales avec l'ambition de promouvoir les exportations. «Nous avons commencé par les deux matières essentielles, à savoir la poudre de lait et les céréales, et nous espérons que cette opération touchera d'autres filières», a-t-il annoncé. Lors d'un point de presse, le ministre a assuré que la récolte céréalière de cette année sera prometteuse. «Nous estimons que la récolte sera bonne surtout en ce qui concerne l'orge, notamment celle de l'est du pays.» Le ministre a affirmé qu'eu égard à la forte disponibilité, l'Algérie n'importera pas d'orge cette année. «Nous avons des quantités acceptables pour pouvoir approvisionner les éleveurs et autres. Ce qui fait que nous pouvons nous passer de l'importation cette année», a-t-il indiqué. Concernant le blé dur, il a indiqué que la production s'est consolidée. Pour ce qui est du blé tendre, l'Algérie reste dépendante de l'importation du fait que la demande en farine reste importante. «Le gouvernement a donné instruction de rationaliser les importations. Dans ce cadre, nous avons prévu une révision de la subvention de cette matière pour que l'exploitation soit économique», a-t-il dit, avant d'informer que des mesures seront mises en place pour les fellahs en guise d'encouragement pour booster la production nationale. Pour ce qui est de la poudre de lait, le ministre a affirmé que des quantités suffisantes sont importées pour assurer la disponibilité du lait en sachet. Selon lui, il n'y a pas actuellement de crise de lait.

■ Wassila Ould Hamouda

OUM EL BOUAGHI

**Production de 3,8 millions
de quintaux de céréales**

Une production de l'ordre de 3,8 millions de quintaux de céréales a été réalisée dans la wilaya d'Oum El Bouaghi au titre de la saison agricole 2018-2019, dépassant les prévisions de 3,5 millions de quintaux attendus, a indiqué hier le directeur local des services agricoles, Laâla Maâchi. «La production de 3,8 millions de quintaux de céréales a été réalisée sur une superficie agricole de 215.000 hectares», a précisé à l'APS le même responsable rappelant que pour l'exercice précédent 2,12 millions de quintaux de céréales ont été produits. Il a attribué cette augmentation de la production céréalière aux fortes précipitations enregistrées dans cette wilaya. La production céréalière dans la wilaya d'Oum El Bouaghi comprend 1,14 million de quintaux de blé dur, 720.000 quintaux de blé tendre, 1,9 million de quintaux d'orge et 40.000 quintaux d'avoine, a détaillé le même responsable, soulignant que 2,1 millions de quintaux de céréales ont été collectés. En outre, 18 points de collecte des céréales relevant de la Coopérative de céréales et de légumes sacs (CCLS) ont été mis à la disposition des agriculteurs de la wilaya pour rassembler la récolte dans les communes d'Oum El Bouaghi et Aïn M'lila, a fait savoir Maâchi, soulignant que 680 moissonneuses-batteuses ont été mobilisées pour réussir la campagne moisson-battage, dont 59 engins appartenant à la CCLS.

TRANSPORT DU LAIT ET DU BLÉ IMPORTÉS

PRIORITÉ AU PAVILLON NATIONAL

● CONVENTION ENTRE L'OAIC, L'ONIL ET GATMA.

Une convention a été signée, hier, au siège du ministère de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche, entre l'Office national interprofessionnel du lait (ONIL), l'Office algérien interprofessionnel des céréales (OAIC) et le Groupe de Transport maritime (GATMA).

L'objectif de cet accord est d'accorder la priorité à la flotte maritime nationale en matière de transport des importations de blé et de lait. Il est question également de définir les conditions et les modalités de partenariats entre, d'un côté, l'OAIC et l'ONIL et, de l'autre côté, l'entreprise GATMA en vue de créer des synergies communes pour augmenter la part des participations des navires battant pavillon national dans les importations des produits céréaliers pour pouvoir espérer promouvoir l'utilisation des navires algériens dans la prise en charge des importations des produits alimentaires dans la perspective de réduire le transfert des devises pour les services de transport maritimes liés à ces opérations. Intervenant lors de la cérémonie, le ministre des Travaux publics et des transports a indiqué que cette convention va permettre au groupe GATMA de sortir de l'impasse dans laquelle il se trouve depuis quelques années, faute d'un carnet de commandes fort, et en raison des lourdes charges financières dû à l'entretien de ses navires et à la masse salariale de l'ensemble de leurs équipages. Pour Mustapha Kouraba, le groupe va pouvoir ainsi gagner des parts de marchés dominés depuis longtemps par des compagnies maritimes étrangères. Lui succédant, le ministre de l'Agriculture, du Développement rural et de la Pêche a, pour sa part, indiqué que ladite convention répond tout au moins à l'objectif du gouvernement de donner la priorité à la flotte maritime



nationale pour le transport des importations des céréales et de la poudre de lait dont le pays en achète annuellement en grande quantité. C'est aussi, précise M. Chérif Omari, un moyen pour réduire le coup du fret des importations.

Redonner un nouveau souffle à la flotte nationale...

Pour sa part, le PDG de CNAN Nord a expliqué que son groupe ne pouvait plus continuer dans l'inactivité et indiqué que les dirigeants du groupe sont arrivés à faire du porte-à-porte chez les clients potentiels pour tenter de renflouer les caisses du groupe. «Cela n'a pas suffi car il nous fallait des com-

mandes qui puissent au moins assurer les salaires au moins d'une année et pouvoir par la même honorer toutes nos charges», a affirmé Smain Ghomri, ajoutant que «GATMA s'est retrouvé dans une situation très délicate à cause d'un manque à gagner criard affectant rudement la santé financière du groupe». Plus explicite, il dira que la flotte de GATMA est constituée de neuf navires dont cinq d'une capacité de chargement de 12.000 tonnes et les quatre autres de 9.000 tonnes, tous dotés d'instruments de levages qui puissent réduire les délais d'embarquement et de débarquement selon les standards internationaux en la matière. Ce dernier, a par ailleurs, tenu à faire

savoir que c'est le fournisseur de céréales à l'OAIC ou la poudre de lait à l'ONIL qui choisit son transporteur. «De ce fait, nous sommes quelques peu pénalisés, a regretté le PDG de CNAN Nord. Pour information, il fait savoir que le Groupe public transport maritime (GATMA), Filiale de la CNAN Nord Spa, n'assure que 3% des volumes des importations annuelles du pays en céréale et en poudre de lait alors qu'il dispose de neuf navires de fort tonnage tout à fait adaptés à ces types de transport. Ainsi, ce très faible taux d'utilisation de la flotte de GATMA est appelé à augmenter à la faveur de cette convention cadre.

Sarah A. Benali Cherif

AVICULTURE

LA FILIÈRE EN QUESTION

L'aviculture est devenue, aujourd'hui, une industrie très importante, elle demande des investissements considérables, tant intellectuels que financiers. C'est sur cette industrie moderne que le rendement des productions avicoles a pu se développer. A ce propos un Forum Europe Maghreb de la Filière Avicole se tiendra du 7 au 10 octobre 2019 au Palais des Expositions, Pins Maritimes (SAFEX) Alger. Cet événement qui sera organisé en marge du Salon International de l'Agriculture, de l'Élevage et de l'Agroéquipement en Afrique (SIPSA-FILAHIA 2019), constituera, sans nul doute, un espace de dialogue, de partage d'expériences et d'échanges entre les acteurs de l'aviculture du continent.

Les intervenants lors de cette importante rencontre vont tenter de répondre à plusieurs questions liées à ce domaine à savoir, l'organisation et la maîtrise de la chaîne de valeur, éléments déterminants de la compétitivité commerciale des sociétés, l'investissement au Maghreb : Barrières et opportunités et sur la dépendance du Maghreb du marché extérieur en aliments concentrés pour volailles. Ils devront également mettre l'accent sur la vulgarisation et l'appui tech-

nique aux agriculteurs qui constituent des moyens fiables pour réduire les défaillances dans les techniques d'élevages avicoles au Maghreb et la diversification des produits avicoles (cuniculture pintades, canards, autruche...).

Dans un communiqué publié sur le site web du Salon SIPSA-FILAHIA les organisateurs soulignent que l'industrie ancienne de l'aviculture succède aujourd'hui une activité industrielle qui emploie les technologies les plus évoluées du domaine du froid, de la physique et de la mécanique pour mettre au point, fabriquer, conserver et distribuer de nouvelles présentations de produits avicoles et dérivés.

«Dans un marché mondial en développement et fortement concurrentiel, l'enjeu majeur de la filière avicole maghrébine est d'arriver à la maîtrise de l'approvisionnement du marché national, malgré des handicaps de coût de production important, engendré par une faible maîtrise de techniques de production et par une dépendance aux intrants importés», ont indiqué les organisateurs, et de poursuivre «ce défi se double pour la filière avicole européenne qui non seulement doit conserver la maîtrise de

l'approvisionnement de son marché et aussi améliorer sa compétitivité sur le marché mondial». S'agissant des relations entre l'Europe et le Maghreb, ils estiment que ces derniers entretiennent des relations particulières, tant par la proximité géographique et la densité de leurs échanges que par l'héritage du passé colonial. «Davantage de coopération et de complémentarité permettrait à ces pays de partager leurs expériences, de profiter des économies d'échelle et de proposer une offre cohérente et plus attractive pour leur marché national mais aussi pour les investisseurs internationaux», indique le communiqué. Selon eux, en Europe se trouve, des pays leaders mondiaux dans le domaine de la sélection avicole, qui utilisent les techniques et les matériels les plus évolués et qui ont mis au point les machines et les procédés les plus performants du monde pour augmenter la productivité, abaisser les prix de revient et améliorer la qualité des produits avicoles.

La même source a ajouté que «le Maghreb peut avoir intérêt à s'inspirer des réalisations et de l'expérience acquise en Europe pour éviter les échecs».

M. A. Z.